

## تقرير

## مشاريع وهمية في وزارة الاتصالات؟

المنحوح مجاناً لهذه الشركة وبشكل مخالف للقوانين والدستور فحسب، بل أيضاً يكون تخصيصها بهذا الامتياز يعني انتهاك سيادة الدولة على شبكة قطاع الاتصالات وضرب أي إمكانية للتنافسية. إجابة الجراح كانت بسيطة وخارجة عن السياق، إذ اكتفى بترداد «الشركة تمد الكابلات بإشراف الوزارة». ومن أصل مبلغ الـ750 مليار ليرة، هناك مبلغ 225 مليار ليرة مدرج في قانون برنامج لوزارة الاتصالات، إذ لا يمكن الإجمالية 450 مليار ليرة تنفق على ثلاث سنوات، وأولها في 2017 بقيمة 225 مليار ليرة، ثم 150 مليار ليرة في 2018 و75 مليار ليرة في 2019. قانون البرنامج هذا أثار سجلاً بين الجراح والنواب، وطلدوا تقديم دراسة جدوى مفصلة عن هذا القانون وأولويته في مشاريع قطاع الاتصالات، إذ لا يمكن تبرير صرف كل هذه الأموال فقط لأن الوزارة تزعم أن المشاريع التي سينفق عليها مبلغ الـ450 مليار ليرة سترد الكلفة خلال أربع سنوات.

ومما حصل في هذه الجلسة أن الجراح اقترح خفض «بدلات الأتعاب» من 23 مليار ليرة إلى 10 مليارات ليرة. هذه البدلات تتعلق أصلاً برواتب وأجور الهيئة المنظمة للاتصالات، وبالتالي إن السؤال المطروح هو كيف انخفضت هذه البدلات بشحطة قلم؟ وبحسب مصادر اللجنة، فإن هذا الإنفاق هو في الأصل مخالف للمادة 11 من قانون الاتصالات التي تحدد مصادر تمويل الهيئة المنظمة للاتصالات من طريق واردات ذاتية تحققها، واستثنائياً، علماً بأنه لمدة سنتين من تاريخ تأسيسها تحصل على هذه البدلات من طريق مساهمات تخصص لها في الموازنة العامة. موضوع بدلات الأتعاب يثير أسئلة كثيرة: كيف تمكنت وزارة الاتصالات من خفض قيمة البدلات الممنوحة كرواتب وأجور لأعضاء الهيئة والمتقاعدين معها بقيمة 13 مليار ليرة دفعة واحدة، وكيف أنفقت المبلغ نفسه في عام 2016 حيث يرد في إنفاق الوزارة تخصيص مبلغ 23 مليار ليرة ضمن بدلات أتعاب الهيئة المنظمة أيضاً؟ ألا يدل هذا الخفض البالغ 57% على وجود مبالغة أو تمييز أو فساد ما؟

المثير حقاً هو ما جرى في نهاية الجلسة عندما وقف مستشار وزير الاتصالات نبيل يموت مهدياً النواب بالقول: «إذا لم يمر قانون البرنامج كما ورد فإن الموازنة لن تمر أيضاً». وصف أحد النواب كلام يموت بأنه قاله بصفته مستشاراً لدى رئيس الحكومة، وليس لوزير الاتصالات!

الوزير في هذه الجلسة أنه استرسل في سرد «خبرية» مشروع تحديث السنترالات، وعندما سئل عن مراقبة تنفيذ المشروع أجاب بأن الاستشاري الذي عينته الوزارة هو يراقب! هذا الأمر غريب من نوعه، فكيف هناك استشاري على مشروع ملزم بشكل أولي! على أي حال، النقاش احتدم في الجلسة وانتقل إلى توجيه الاتهامات بتحويل المال العام إلى مال خاص من طريق إصدار مرسوم يعطي شركة واحدة احتكاراً باستعمال مسالك الوزارة لتزوير كابلات ألياف ضوئية لشركة «GDS». المشكلة لا تكمن في الاحتكار

شطب مبلغ 150 مليار ليرة من موازنة وزارة الاتصالات بـ«شحطة قلم» فتح الباب أمام لجنة المال والموازنة للتوسّع في التقصي عن مشاريع وزارة الاتصالات. ولا سيما أن الجلسة الأخيرة كشفت عن مشاريع «وهمية» تنوي الوزارة تلزيمها بمليارات الليرات

## محمد وهبة

إجراء المناقصة بالتراضي... إلا أن النواب لم يكتفوا بهذه الإجابة، بل أصروا على معرفة كيفية التلزيم من دون توافر الاعتمادات، فترجع الجراح نحو الفضيحة الأكبر، مجيباً بأن ما حصل هو «تلزيم أولي»، وخصوصاً أن وزارة المال التي كانت ممثلة في الجلسة، أوضحت أنه ليست هناك اعتمادات لمثل هذا المشروع ولم تعد أي نفقة بهذا الخصوص. في الواقع، ليس هناك أي قانون أو إجراء إداري يفسر معنى «التلزيم الأولي». فإما أن التلزيم نفذ أو لم ينفذ، وإما تكون له اعتمادات أو لا تكون له اعتمادات. هذه العبارة ليست منصوصاً عليها في قانون المحاسبة العمومية وليست موجودة في أي قانون آخر. لكن المفاجأة التي سطرها

تعد لجنة المال والموازنة جلسة يوم الاثنين المقبل لمتابعة درس موازنة وزارة الاتصالات لعام 2017 استكمالاً للجلسة السابقة التي عقدت يوم الخميس الماضي وقدم فيها وزير الاتصالات جمال الجراح لائحة مختصرة بمشاريع الوزارة، مقترحاً خفض المبالغ المخصصة لها من 750 مليار ليرة إلى 600 مليار ليرة. اقتراح الجراح شطب 150 مليار ليرة من موازنة الوزارة المخصصة للمشاريع الاستثمارية في قطاع الاتصالات وتقديم لائحة بمشاريع، جاء بعد شبهاً واسعة أثارها عدد من أعضاء اللجنة عن مشاريع وزارة الاتصالات، وهي شبهاً تعزّزت أكثر بعد اقتراح الشطب الذي خرج من وزارة الاتصالات بسهولة ومن دون مقدمات أو حديث عن أثر الشطب على قطاع الاتصالات. وقد سيطرت هذه الشبهاً على الجلسة الأخيرة. بحسب مصادر اللجنة، فقد كان هناك سيل من الأسئلة الموجهة إلى وزير الاتصالات عن مشروع «تحديث وتطوير السنترالات»، إذ ورد في لائحة المشاريع أنه «تم تلزيم المرحلة الأولى من قبل أوجيرو». وفي هذه الجلسة سئل الجراح عن إجراءات التلزيم من توافر الاعتمادات إلى طريقة عقد النفقة واستحصاله على موافقة ديوان المحاسبة. إجابة الجراح كانت لافتة، إذ تراجع عما أدرج في اللائحة المختصرة لجهة إتمام التلزيم من قبل أوجيرو، مشيراً إلى أن التلزيم حصل من خلال الوزارة مباشرة. وشدد الجراح على أن مجلس الوزراء اطلع على المرحلة الأولى من هذا المشروع ووافق على دفتر الشروط، وهو ما دفع النواب جورج عدوان وحسن فضل الله وأنور الخليل إلى الاستفسار عن كيفية حصول هذا التلزيم بقيمة 15 مليار ليرة وسبب عدم تنفيذه من خلال إدارة المناقصات.

أسئلة النواب أربكت الجراح ودفعته إلى التراجع مرة جديدة عن إجابته السابقة، مشيراً إلى أن المادة 147 من قانون المحاسبة العمومية تتيح له

تلك الحائزة على رخصة إسكان (...). برأي نقابة المهندسين، فإن هذا النوع من المخالفات يجب أن لا يقبل أي تسويات، إذ يجب إزالة المخالفة التي عطلت المرآب الإلزامي بالكامل من خلال الهدم أو إعادة الوضع لما كان عليه قبل التحوير إلى وجهة استعمال تجارية أو ما شابه. يختصر ثابت الأمر بالقول: «هذه مخالفات لا يمكن أن يقبل بها مهندس صاحب خبرة وضيمير. هذا غير مقبول ولا يمكن تسويته».

تلقت النقابة في هذا الصدد إلى أن قانون البناء (رقم 646) يؤكد إلزامية تأمين المرآب ويُعطي الحوافز لتأمين مرآب إضافي تخفيفاً لازمة للاحتفاظ والسير القائمة في المدن والمجمعات السكنية الكبيرة. بهذا المعنى، يغدو تساهل الدولة وتخليها عن معالجة هذه المخالفات عاملاً أساسياً في الإبقاء على واقع التنظيم المدني المشوه والاحتفاظ بأزمات السير وغيرها.

## التفريط بالطرف العام

يُشير البند الثاني من المادة الثالثة من القانون إلى الأبنية وأجزاء الأبنية المنشأة ضمن الحرم والبراحات العائدة للطرق والأماك العامة المُنفذة «من أي فئة كانت» وكذلك ضمن البراحات والتراجعات العائدة للتخطيطات المُصدّقة وغير المنفذة وضمن التراجع عن الأملاك العمومية. وينص على إمكانية تسوية هذه المخالفات «تسرى أن تحتفظ الإدارة بحق استعمال القسم الواقع ضمن التراجع المفروض في أي وقت كان ودون أي تعويض، وعلى المالك أن يُخلي هذا القسم عند أول طلب من الإدارة ويجري تسجيل هذا الشرط في الصحيفة العقارية العائدة للعقار (...)». يختصر ثابت رأيه بهذا البند بالقول إنه «يتعارض مع كل مبادئ التنظيم المدني». برأيه، هذه البنود، تُشزع التفريط بالطرق العامة وبالمالك العام، وهو ما سيُبقّي حكماً على الخلل الموجود الذي أرسنه الفوضى التي انتهجت على مر السنوات الماضية. ويُضيف: «الأملاك العامة هي ملك الشعب وهي موجودة لأسباب معينة إما للطرق أو للمساحات الخضراء، يجب أن لا تكون سائبة. وكل بناء عليها هو تعدّ على السلامة العامة»، مُشيراً إلى أن حوادث السير المتكررة سببها المخالفات القائمة على الطرق العامة.

وعلى الرغم من أن القانون يتقاطع مع الدور الطبيعي لنقابة المهندسين في إعداد وصياغة التشريعات المطلوبة والهادفة لإيجاد الحلول المناسبة، إلا أن القانون لم يمر على نقابة المهندسين ولم تجر استشارتها ولم تُعط رأيها فيه.

(هيلم الموسوي)



## نداء إلى هيئة التنسيق النقابية

محمد قاسم \*

خمس سنوات متواصلة من الاضرابات والتظاهرات والاعتصامات، شارك فيها أحيانا أكثر من مئة ألف متظاهر، وأدى إيقاعها ومداهها وانتشارها وتنوع أمكنة تنفيذها إلى وضع السلسلة في سلم اهتمامات كل المراجع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك حفزت منظمات المجتمع الأهلي النزول إلى الشارع دفاعاً عن حقوق المواطنين بعناوين مختلفة... وجعلت الهيئات الاقتصادية والمصرفية والتجارية وأصحاب المدارس تقف سداً منيعاً لتعطيل إقرار السلسلة، أو بالحد الأدنى تفرغها من محتواها، إن

باتت الدعوة إلى عقد اجتماع موسم لهيئة التنسيق النقابية أكثر من ملحة

لجهة الأرقام أو لجهة الضرائب. كل هذا دون أن يغفل أن فريقاً واحداً لم يكن بمقدوره إقرار غلاء المعيشة البالغ 121% حتى نهاية عام 2011 المتراكم من عام 1996. لذلك، بالرغم

أكثر من ملحة، وذلك لدراسة كل هذه المعطيات والمستجدات وإظهار بشكل مدروس أن هذه الهيئة بمن وبما تمثل ما زالت موجودة ولديها الأسلحة الضاغطة والفاعلة لمنع استمرار هذه الهجمة المتتالية، التي إن لم يوازها حضور مؤثر لهيئاتنا، فستطاح السلسلة وكل التضحيات والنضالات التي كانت سبباً لإقرارها. أيها الزملاء، أقدر دقة المرحلة وحساسيتها، وبالوقت نفسه دقة عدم توقيع السلسلة وحراجته. لذلك، فلتجلس الروابط إلى طاولة مستديرة وتدارس الوضع، والاتفاق على آلية مواجهة الاحتمالات كافة. الوقت ضيق.

\* نقابي

سلاسلهم التي كان بمقدورنا إيقافها في وقتها، لولا حس المسؤولية والأخلاقية النقابية التي مارسناها، والتي لم يبادلونا الروحية النقابية نفسها التي تتميز بها روابطنا. لهذا، وأمام المخاطر الجديدة التي تواجهها السلسلة، ومنها إعادتها إلى المجلس النيابي لدرسها مجدداً، مع ما يعني ذلك من العودة إلى النقطة الصفر، ولما كان الصمت الإيجابي، الذي تعاملت به الروابط وهيئة التنسيق النقابية حتى اليوم، بات يفهم أنه ضعف وتفكك للهيئات المكونة لهيئة التنسيق، وبات ذلك يهدد مصير السلسلة بكاملها، لذلك باتت الدعوة إلى عقد اجتماع موسع لهيئة التنسيق النقابية

من أن السلسلة لم تحافظ على الحقوق المكتسبة للقطاعات وعلى الموقع الوظيفي لأستاذ التعليم الثانوي الذي حافظنا عليه منذ تأسيس الرابطة ويجب استعادة هذا الموقع عند نضج الظروف الذاتية والموضوعية، إلا أنها تشكل منطلقاً وأساساً جيداً لاستكمال التحركات.

إن إقرار السلسلة جاء تتويجاً لكل هذه النضالات، إلا أن السلسلة تتعرض اليوم لحمولات شرسة ومنظمة ومدروسة من القطاعات ذاتها التي حاولت جاهدة منع إقرارها. يضاف إلى ذلك الموقف المستجد للقضاة وأساتذة الجامعة الذين لم يقدرُوا، ولم يأخذُوا بالاعتبار موقفنا عند تمرير